

ليبيا انتهت مؤتمر برلين حول ليبيا الأحد، بإصدار وثيقة نهائية حملت دعوات إلى طرفي النزاع الليبي للالتزام بالهدنة والانخراط في مسارات حلّ سلمية برعاية الأمم المتحدة، إضافة إلى إعلات حول المشاركة التزامها بعدم دعم المتقاتلين بالسلاح، لكن لا يبدو أنه ستكون للوثيقة آثار فعلية، بالنظر إلى مؤشرات سلبية عديدة، على رأسها إيقاف إنتاج النفط في عدد من المواقع المهمة، واستمرار طرفي الصراع في الحشد العسكري واستقبال الدعم الخارجي

برلين من «المؤتمر» إلى «المسار»: تجريب المُجرب؟

نجم محمد انتهى «مؤتمر برلين»، لبيدا ما سمّته الوثيقة النهائية الصادرة عنه «مسار برلين» الذي يحوي عدداً من الالتزامات والدعوات كما كان متوقعا، نجح المؤتمر من الناحية الشكلية، حيث حضرت جميع الوفود المدعوة، باستثناء تونس التي اعتذرت لتأخر وصول الدعوة إليها بعد إقصائها من المراحل التحضيرية التي جُهِز خلالها البرنامج وصيغت الوثائق، لكن، على رغم الحضور الدولي، رفض المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة «الوفاق» فائز السراج الجلوس إلى طاولة واحدة، واكتفى كلاهما، برفقة الوفود المرافقة، بعقد جلسات منفردة مع ممثلي الدول الحاضرة، مع أن وجودهما في المؤتمر شكلي في الأصل، إذ لم يشاركا في اجتماعات الجان. أما على مستوى حسابات الدول، فبدت رغبة الدول الأوروبية



تعهدت الدول المشاركة بعدم إرسال أسلحة إلى طرفي القتال، والامتناع عن المشاركة في الحرب (إف بى)

الأخر على تحجيم الدعم العسكري الخارجي وتركيز لجان متابعة، قُسمت الوثيقة إلى سبعة محاور هي وقف إطلاق النار، حظر التسليح، العودة إلى المسار السياسي، إصلاح القطاع الأمني، الإصلاح الاقتصادي والمالي، واحترام القانون الإنساني

لقرار مجلس الأمن الدولي حظر التسليح. أما الإصلاح الاقتصادي والسياسي، فهما، على غرار إصلاح المؤسسة العسكرية، جزء من خطة المبعوث الدولي، غسان سلامة. وفي هذا الإطار، دعت الوثيقة إلى تفعيل الحوار، عبر تشكيل لجان تتناول موضوع التوزيع العادل للثروة، والسعي إلى تعديل صيغة المجلس الرئاسي وحكومة «الوفاق» المرتبطة به حتى تتال ثقة البرلمان. وهو ما بدأ سلامة، أمس، التمهيد له بالفعل، عبر إرسال دعوات إلى نواب من شرق البلاد وغربها (في البرلمان والمجلس الأعلى للدولة) لعقد اجتماع معهم في جنيف نهاية الشهر الجاري.

لكن دعوات الإصلاح هذه تهمل عدداً من المعطيات المحورية، إذ في خلال الأعوام الماضية، وبينما لم تكن حينها هناك حرب قائمة ولا تدخلات خارجية بهذا الحجم، فشلت الاجتماعات التي عُقدت لتوحيد مؤسسات البلاد، فماذا جعلها تنجح الآن؟ وماذا عن تمترس الفرقاء الليبيين وراء مواقف غير قابلة للتنبؤ، وما هو المعطى الجديد الذي سنُفي مرثته على تعاملاتها؟ إن نُقدّم الوثيقة أجوبة على تلك التساؤلات، أما لجنة المتابعة الدولية التي أعلنت عنها الوثيقة النهائية، فهي متفوّعة إلى قسمين: لجنة تتكوّن من كبار المسؤولين تجتمع مرة كل شهر مع المبعوث الخاص لتقييم تطبيق التزامات الدول، وأربع مجموعات عمل تقنية تشمل خبراء وتُعقد اجتماعات مغلقة مرتين في الشهر برئاسة ممثل عن الأمم المتحدة لتقييم عواقب تطبيق بنود الوثيقة وتشارك المعلومات وتنسيق العمل وتقديم الدعم للمنظمة الأممية. المشكلة في هذا التوجه هو عدم توفير آلية محاسبة لمن يخترق تعهده، صحيح أن تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة تتحدث عن طرح المخالفات على مجلس الأمن، إلا أن قرار الحظر الذي فرضه المجلس يخرق بشكل يومي وفق ما هو موثق في تقارير لجنة الخبراء المكلفة مراقبة تطبيق القرار، من دون اتخاذ أي إجراء مقابل، وخصوصاً أن الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا تعيق

إصدار بيانات إدانة لداعمي طرفي النزاع. أكثر من ذلك، تشير المعلومات إلى خرق دولة الإمارات لالتزامها بعدم تسليح المتحاربين أمس، أي بعد يوم واحد من المؤتمر. إذ أفادت معطيات لمواقع مختصة في رصد تحركات الطائرات بانطلاق طائرَفي شحن عسكريّين من طراز «إليوشن» من ليبيا، وهما تحمّلان بالتأكيد عتاداً عسكرياً لقوات حفتر، علاوة على ما تقدّم، وعضو التزامه بالاجتماعات المفترزة حول الإصلاح الاقتصادي، دفع محور حفتر، على نحو غير رسمي، القبائل الموالية له في شرق

خرقت الهدنة امس عبر إطلاق قذائف وتبادل إطلاق نار وإن بشكك محدود

وجنوب غرب ليبيا إلى إغلاق مؤسسات إنتاج النفط وموانئ تصديره احتجاجاً على احتكار حكومة «الوفاق» في طرابلس عاونه، وأعلنت «المؤسسة الوطنية للنفط»، امس، حالة «القوة القاهرة» في حقلي «الشراة» و«الفيل» جنوب غرب البلاد بعد إغلاقها من طرف محتجين، بعدما حثّلت، في بيان السبت، مسؤولين عسكريين يتبعون حفتر مسؤوليّة غلق أكبر موانئ تصدير النفط. في الجانب العسكري، خرّقت الهدنة امس عبر إطلاق قذائف وتبادل إطلاق نار وإن بشكل محدود، وتبادل طرفا النزاع الاتهامات بالمسؤولية. وصمدت حتى الآن الهدنة الهشة في جنوب طرابلس، وتعمل روسيا وتركيا على ترسيخها عبر عقد اجتماع آخر قريباً في موسكو لمحاولة جعل حفتر يوقع على الاتفاق الرسمي لوقف إطلاق النار، بعد رفضه ذلك في الاجتماع الأخير.

تقرير

«إصلاحات» بوتين أمام البرلمان: تنظيم الخلافة يدخل حيز التنفيذ

ويستبعد النص الذي عرض أمام البرلمان أي عودة لبوتين إلى الكرملين بعد توقف في مهام أخرى، كما فعل لدى توليه مهام رئيس الوزراء من 2008 إلى 2012 بعد ولايتين رئاسيتين متتاليتين، فيما يذهب بعض التحليلات إلى القول إن بوتين قد يتولى دوراً أعلى يتجاوز المواجهات السياسية، كما فعل نور سلطان نزارباييف في كازاخستان، حين اضطلع عام 2019 بدور «ابي الأمة»، تاركاً الرئاسة لشخصية وقيّة ومطمئنة له.

وتعزّم المعارضة الروسية تنظيم تظاهرة في 29 شباط/فبراير، لإبداء الاعتراض على التعديلات الدستورية التي تعتبرها «حيلة من الرئيس ليحكم مدى الحياة»، في هذا السياق، أعلن السياسي المعارض إيليا ياشين، الذي وصف التعديلات بأنها تصل إلى أن تكون «حكمًا إلى الأبد»، أن المجتمع يحتاج إلى اختيار كبير وحاشد حقيقة»، وقال ياشين: «ستكون مسيرة سياسية هدفها الرئيسي الدعوة إلى التناوب على السلطة والاحتجاج على اغتصابها».



(الأخبار)

تعتزم المعارضة تنظيم تظاهرة نهاية الشهر ضد التعديلات الدستورية

الروسية»، ما يجنّي الغموض المتعلق بهذه الفقرة خصوصاً، والدور المخطط لهذا المجلس، وهو ما يفتح على احتمالات كثيرة، منها أن تضطلع هذه المؤسسة بالإشراف على «الدولة»، لكونها تضم كل المؤسسات الرئيسية: الإدارة الرئاسية، والحكومة والوزراء، والمحافظين، وقيادة حزب «روسيا الموحدة»، ورؤساء الشركات الحكومية ومصارف الدولة. بوتين، الذي أثار مفاجأة كبرى بعد إعلانه هذه التعديلات التي أدت إلى استقالة الحكومة برئاسة ديمتري ميدفيديف، عزّا الأمر إنذاك إلى واقع «ظهور طلب تغيير بوضوح من داخل المجتمع، الروسي وعبر تقديمه التعديلات التي أقرتها، فأجأ مرة جديدة المجتمع، إذ أعلن رئيس «الدوما» فياتشيسلاف فولودين أن اللجنة البرلمانية المكلفة بهذه التعديلات الدستورية ستجتمع اعتباراً من اليوم، مضيفاً: «لنقى الرئيس خطابه إلى الأمة، وكل شيء أعلن بوضوح، ولقد تلقّينا اليوم (امس) المبادرات القانونية. ماذا كان يجب أن نفعل بها، طمسها».

(الأخبار)

الروسية»، ما يجنّي الغموض المتعلق بهذه الفقرة خصوصاً، والدور المخطط لهذا المجلس، وهو ما يفتح على احتمالات كثيرة، منها أن تضطلع هذه المؤسسة بالإشراف على «الدولة»، لكونها تضم كل المؤسسات الرئيسية: الإدارة الرئاسية، والحكومة والوزراء، والمحافظين، وقيادة حزب «روسيا الموحدة»، ورؤساء الشركات الحكومية ومصارف الدولة. بوتين، الذي أثار مفاجأة كبرى بعد إعلانه هذه التعديلات التي أدت إلى استقالة الحكومة برئاسة ديمتري ميدفيديف، عزّا الأمر إنذاك إلى واقع «ظهور طلب تغيير بوضوح من داخل المجتمع، الروسي وعبر تقديمه التعديلات التي أقرتها، فأجأ مرة جديدة المجتمع، إذ أعلن رئيس «الدوما» فياتشيسلاف فولودين أن اللجنة البرلمانية المكلفة بهذه التعديلات الدستورية ستجتمع اعتباراً من اليوم، مضيفاً: «لنقى الرئيس خطابه إلى الأمة، وكل شيء أعلن بوضوح، ولقد تلقّينا اليوم (امس) المبادرات القانونية. ماذا كان يجب أن نفعل بها، طمسها».

(الأخبار)

الروسية»، ما يجنّي الغموض المتعلق بهذه الفقرة خصوصاً، والدور المخطط لهذا المجلس، وهو ما يفتح على احتمالات كثيرة، منها أن تضطلع هذه المؤسسة بالإشراف على «الدولة»، لكونها تضم كل المؤسسات الرئيسية: الإدارة الرئاسية، والحكومة والوزراء، والمحافظين، وقيادة حزب «روسيا الموحدة»، ورؤساء الشركات الحكومية ومصارف الدولة. بوتين، الذي أثار مفاجأة كبرى بعد إعلانه هذه التعديلات التي أدت إلى استقالة الحكومة برئاسة ديمتري ميدفيديف، عزّا الأمر إنذاك إلى واقع «ظهور طلب تغيير بوضوح من داخل المجتمع، الروسي وعبر تقديمه التعديلات التي أقرتها، فأجأ مرة جديدة المجتمع، إذ أعلن رئيس «الدوما» فياتشيسلاف فولودين أن اللجنة البرلمانية المكلفة بهذه التعديلات الدستورية ستجتمع اعتباراً من اليوم، مضيفاً: «لنقى الرئيس خطابه إلى الأمة، وكل شيء أعلن بوضوح، ولقد تلقّينا اليوم (امس) المبادرات القانونية. ماذا كان يجب أن نفعل بها، طمسها».

(الأخبار)